بعد الزيادة المطردة في صدور العديد من المراسيم بهذا الشأن

الحميدي يستفسر من الصالح عن أسباب التوسع في إنشاء الهيئات والمؤسسات العامة

وجه النائب بدر الحميدي سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح عن أسباب التوسع في إنشاء الهيئات والمؤسسات العامة.

ونص السؤال على ما يلي:

شهدت الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة زيادة مطردة في صدور العديد من المراسيم في شان إنشاء هيئات ومؤسسات عامة إضافة إلى عدة مجالس عليا تمارس جميعها مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وتمتد من التخطيط والرياضة ومكافحة الفساد إلى الهيئات التعليمية والاقتصادية.

وبالنظر إلى ما تبين من اختصاصاتها التشابه والتداخل مع وجود أجهزة وهيئات حكومية قائمة وفعالة بالهدف المطلوب ذاته.

ولم يقف الأمر عند ذلك، بل امتد ليشمل بعضها ذات اختصاصات وأهداف وغايات هيئات ومؤسسات قائمة بالفعل ما يفقد الاستقرار في الأداء بين العديد من الجهات ويفقدها فاعليتها وتوازنها فضلا عن إرباك العمل في الأجهزة الحكومية وتضارب اختصاصاتها وتضخمها، بل وتعارض بعضها مع ما جاء في وثيقة الإصلاح الاقتصادي بعد التوسع في انشاء هيئات في الأجهزة الحكومية بما يترتب عليه من إرهاق وتحميل الميزانية أعباء إضافية لم تراع الحالة الاقتصادية الناجمة عن النقص الشديد في الموارد المالية للدولة على ضوء الحالة المرضية التي تسود العالم اجمع، خاصة مع ملاحظة الزيادة الكبيرة في تقرير الرواتب والمكافآت ومقابل حضور جلسات المجالس ولجانها الفرعية بما يزيد على عشرة آلاف دينار شهريا للقيادات، ومكافآت سنوية عالية ترهق الميزانية العامة للدولة الأمر الذي يتطلب الوقوف أمامه لبيان أسبابه وإجراءات الحكومة حيال تصحيح وتصويب هذه الأوضاع المخالفة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- عدد الهيئات العامة التي صدرت في شأنها قوانين ومراسيم خلال السنوات الخمس الأخيرة.

2- ما الغاية والأهداف التي تضمنها مبرر إنشاء العديد من الهيئات؟

3- ما الرواتب والمزايا المالية والعينية الشهرية المقررة لقيادات هذه الهيئات والعاملين فيها ومقدار المكافأة السنوية حال تقريرها؟

4- ما أسباب عدم تقيد الحكومة بما أوردته في الوثيقة الاقتصادية من معالجة ظاهرة تكدس الهيكل التنظيمي بعدم التوسع في انشاء الهيئات والأجهزة الحكومية بما يترتب عليه من إرهاق وتحميل الميزانية أعباء إضافية؟

5- ما الإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها الحكومة لمعالجة ما أظهره الواقع العملي من عدم فاعلية إنشاء بعض الهيئات مع وجود أجهزة قائمة بالعمل تسعى لتحقيق الأهداف ذاتها؟ على أن تكون الإجابة مشفوعة بما يتطلبه السياق من أوراق ومستندات ذات صلة.

بدر الحميدي

الخليفة يقترح زيادة رواتب وعلاوات وبدلات العاملين الكويتيين في الجهات غير الحكومية

مرزوق الخليفة

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقديمه اقتراحا بقانون، قال في مقدمته:

صدر القانون رقم 19 لسنة 2000م بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون «لما كان الدستور قد كفل المساواة في الحقوق والواجبات للمواطن الكويتي ومن أبرز هذه الحقوق الحق في العمل وضمان حياة اجتماعية مستقرة. فإن الأمر يقتضي إعادة هيكلة القوى العاملة وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية الوطنية وتفعيل الجهات غير الحكومية كشريك في عملية التنمية الإدارية وفي استيعاب القوى العاملة الوطنية».

إلا أن كثيرا من الشباب عزفوا عن العمل في القطاع الخاص لضعف الرواتب الممنوحة لهم أسوة بإخوانهم وزملائهم في القطاع الحكومي ولتشجيع الشباب بالتوجه للعمل بالقطاع الخاص وتخفيف العبء على بند الرواتب في الميزانية العامة للدولة. ونص الاقتراح على الآتي:»زيادة الرواتب والعلاوات والبدلات للعاملين الكويتيين في الجهات غير الحكومية».

القطان لمنح أبناء الكويتية إقامة دائمة

علي القطان

أعلن النائب د. علي القطان عن أنه تقدم باقتراح بقانون بإضافة مادة «9 مكرر «أ»» من القانون رقم «6» لسنة 2011 بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم «17» لسنة 1959 بقانون إقامة الأجانب وذلك لمنح أبناء المرأة الكويتية الأجانب إقامة دائمة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة «1»: تضاف مادة «9 مكرر «أ»» بالقانون رقم «6» لسنة 2011 بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم «17» لسنة 1959 بقانون الأجانب المشار إليه، النص الآتي:

«يمنح أبناء المرأة الكويتية الأجانب إقامة دائمة».

مادة «2»: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي:

في إطار السعي للتخفيف عن معاناة المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي وغير محدد الجنسية، وبهدف تجنب الصعوبات الإجرائية التي تواجهها للحصول على التجديد السنوي لإقامات الأبناء التي تشكل عبئا عليها، فإنه من الواجب تذليل المصاعب أمامها من خلال منح أبنائها إقامة دائمة في سبيل تيسير حياة الأسرة ومنحها مزيدا من الاستقرار.

وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على إضافة مادة «9 مكرر «أ»» من القانون رقم «6» لسنة 2011 بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم «17» لسنة 1959 بقانون الأجانب المشار إليه، النص الآتي:

«يمنح أبناء المرأة الكويتية الأجانب إقامة دائمة».

وبموجب إضافة هذه المادة فإنه يمنح للمرأة الكويتية وأبنائها أبسط الحقوق المدنية والإنسانية في سبيل تحقيق حياة كريمة لهم.

وجه سؤالاً إلى معرفي عن عدد الطلبات الإسكانية المستحقة للرعاية السكنية

الخنفور لوزير التربية : هل هناك خطط إنشائية تجاه بعض المناطق التي لا يوجد فيها مدارس

سعد الخنفور

وجه النائب سعد الخنفور سؤالين إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. علي المضف، ووزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات د. عبدالله معرفي بشأن الخطة الإنشائية للمدارس في المناطق الجديدة وعدد الطلبات الإسكانية.

وجاء في نص سؤال الخنفور لوزير التربية وزير التعليم العالي ما يلي

يعاني قطاع المنشآت التربوية والتخطيط من مشاكل جمة بسبب عدم إنشاء مدارس في مناطق جديدة بالإضافة إلى عدم الأخذ في الاعتبار ارتفاع كثافة الفصول في بعض المناطق الأخرى الأمر الذي يتطلب إنشاء مدارس جديدة فيها، فضلا عن قضية رياض الأطفال والمدارس المستأجرة فعلى الرغم من الحاجة لها لكن لم تحدد الوزارة استراتيجية في شأنها حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- خطط وزارة التربية الإنشائية تجاه بعض المناطق التي لا يوجد فيها مدارس بمختلف المراحل، وكذلك المناطق الأخرى التي تعاني من كثافة فصول وخطط الوزارة للتغلب على هذه الكثافة العالية.

2- كشف بعدد المدارس التي أُغلقت وذلك خلال السنوات الثلاث الماضية وأسباب الغلق والمدارس التي انتهي من صيانتها وأسباب عدم فتح عدد كبير من المدارس المغلقة حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

3- ما الأسباب التي دعت إلى هدم عدد من المدارس؟ وهل تمتلك الوزارة مدارس أخرى بديلة لاستكمال الدراسة حال عودة أبنائنا الطلاب للدراسة فيها مرة أخرى؟

4- فيما يتعلق بالمدارس المستأجرة يرجى تزويدي بكشف بعدد هذه المدارس والشركات المستأجرة لها ومدة الإيجار، والأسباب التي حالت دون استرداد هذه المدارس على الرغم من انتهاء مدد الإيجار.

5- هل لدى الوزارة خطط استثمارية في قطاع رياض الأطفال والمدارس الحكومية عن طريق إشراك القطاع الخاص؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بهذه الخطط وأسباب لجوء الوزارة إلى هذه الاستثمارات والقوانين التي تستند إليها الوزارة في شراكتها مع القطاع الخاص.

6- كشف بعدد المدارس ورياض الأطفال التي أُسندت إلى القطاع الخاص في السنوات الخمس الأخيرة.

ونص السؤال الموجه إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات على ما يلي:

لقد حرص دستورنا في باب يحمل عنوان المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي على حق الأسرة باعتبارها أساس المجتمع، وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة.

ومن هذا المنطلق، وباعتبار أن الرعاية السكنية هي المقوم الأساسي لتكوين الأسرة والحفاظ عليها ولارتفاع الطلبات الإسكانية ومع عدم قدرة المؤسسة العامة للرعاية السكنية على توفير السكن الملائم للمواطنين المستحقين، والعمل على تقليص الفجوة بين عدد الطلبات ومعدلات التنفيذ مع تخفيض فترة الانتظار، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- كم إجمالي عدد الطلبات الإسكانية المستحقة للرعاية السكنية حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما توقعات المؤسسة لعدد الطلبات في نهاية عام 2025؟

2- في الفترة الأخيرة زادت الفجوة بين عدد الطلبات ومعدلات التنفيذ، وبالتالي ارتفعت مدة الانتظار، يرجى تزويدي باستراتيجية المؤسسة للتغلب على ذلك.

3- على الرغم من توافر السيولة المالية وإقرار عدد من القوانين منذ أكثر من ست سنوات، أهمها قوانين الرقابة المسبقة، أشارت المؤسسة حينها أنه سيساعدها في بناء المدن الجديدة لكن مدة الانتظار ارتفعت عن السنوات السابقة، فما الأسباب التي أدت إلى ذلك على الرغم من توافر جميع السبل لدى المؤسسة مع ذكر المعوقات؟ وهل لدى الوزارة تشريعات في شأن هذا الملف ستتقدم بها إلى مجلس الأمة من جديد؟

4- يعاني المواطن الكويتي من ارتفاع أسعار البناء وعدم إحكام الرقابة على السوق، فما خطة المؤسسة في ظل ارتفاع أسعار مواد البناء؟ وهل توجد ضوابط ومتابعة من المؤسسة في هذا الشأن؟

5- ما موقف المؤسسة تجاه التشريعات التي تقدم بها النواب والتي تصب جميعها في إطار زيادة الدعم الإنشائي المقدم للمواطنين في ظل ارتفاع أسعار مواد البناء؟

6- كشف بالجزاءات التي اتخذتها المؤسسة تجاه الشركات المتقاعسة والتي تأخرت عن تسليم الوحدات السكنية خلال السنوات الخمس الماضية

7- أين وصل مشروع النعايم السكني؟ ومتى سيُسلم؟

8 ما الشركة المشرفة على مشروع النعايم؟ يرجى تزويدي بصورة ضوئية عن العقود كاملة موضحا المدة الزمنية للمشروع والمخالفات التي ارتكبتها الشركة والإجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاه هذه المخالفات.

9- ما خطة تسليم أوامر البناء للمواطنين في مدينة المطلاع؟ وما معوقات التسليم؟

10 متى ستوزع بيوت شرق تيماء على المواطنين؟

11- ما آخر المستجدات في ملف مشروع جنوب سعد العبدالله؟

المناور يسأل وزير الدفاع عن آلية التفتيش في هيئة التعليم العسكري

أسامة المناور

وجه النائب أسامة المناور سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي الصباح قال في مقدمته: أثير في الآونة الأخيرة وجود تجاوزات ومخالفات داخل بعض الهيئات في الجيش وحيث إنه من المفترض وجود آلية رقابية صارمة داخل الجيش تمنع مثل هذه التجاوزات والمخالفات باعتبار أن الجيش يمثل حصن الأمن والأمان للدولة ضد أي مخاطر.

وطلب تزويده وإفادته بالآتي:

1» هل يوجد تفتيش دوري على هيئة التعليم العسكري؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى إفادتي عن نتيجة تفتيش مدير الهيئة لعام 2018، وما الإجراءات التي اتخذت حيال النتائج التي توصل إليها التقرير؟

2» هل سبق إحالة مدير الهيئة إلى هيئة القضاء العسكري؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى موافاتي بالآتي:

أ- أسباب إحالة المذكور للقضاء العسكري.

ب- ما القرارات التي أصدرتها هيئة القضاء العسكري في حقه؟

ج- إذا تمت ادانة المذكور فهل مازال يزاول عمله في منصبه أم أحيل إلى التقاعد؟ مع تزويدي بالإجراء المتخذ تجاهه.

3» هل توجد مخالفات مالية تسبت إلى المذكور؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى موافاتي بالآتي:

أ- حجم المبالغ المهدرة من المذكور.

ب- ما الإجراءات التي اتخذت حيال تلك المخالفات؟

4» هل سبق إرسال طالب ضابط متخرج من الخارج قبل صدور المرسوم الأميري بتعيينه بصفة ضابط في الجيش إلى دورة دراسية خارج البلاد في عام 2019 على أنه ضابط في القوات البرية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى موافاتي بالآتي:

أ- اسم هذا الطالب، وما السند القانوني لإرساله بصفة ضابط رغم عدم صدور المرسوم الأميري بتعيينه ضابطا في الجيش؟

ب- هل توجد صلة قرابة بين هذا الطالب وأحد القيادات داخل الجيش؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى بيان ما تلك الصلة؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة حيال هذا القيادي في شأن هذه المخالفة؟

5» هل توجد ضوابط وقواعد لوضع الموازنة التقديرية لهيئة التعليم في الجيش؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى إفادتي بالآتي:

ا- هل تم الالتزام بتلك الضوابط عند وضع موازنة الهيئة عن الأعوام 2019 و 2018 و 2017 و 2016 و 2015؟

ب- هل أجريت مناقلة بين بنود الموازنة لتغطية نفقات الهيئة عن الأعوام ذاتها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فما أسباب عدم الالتزام ببنود الموازنة وإجراء المناقلة؟

سأل وزير المالية عن تكاليف استقدام العامل المنزلي

روح الدين يستفسر من المدلج عن «الدرة»

وجه النائب حمد روح الدين سؤالين برلمانيين إلى وزيري التجارة و المالية، تفاصيلهما كالتالي:

وجه روح الدين سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج، نص على ما يلي:

فيما يتعلق بالشركة المنشأة بموجب القانون رقم (69) لسنة 2015 في شأن إنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية (شركة الدرة)، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- متى باشرت الشركة عملها بشكل رسمي؟

2- هل حصلت الشركة على أي دراسات تسويقية أو إدارية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الدراسات؟ وما مدى استفادة هذه الشركة منها؟

3- ما المميزات المادية والعينية التي تقدم لأعضاء مجلس إدارة شركة الدرة؟

4- كيف تتم الرقابة على الأعمال الإدارية والمالية لشركة الدرة؟

5- كيف يتم التقديم على طلبات استخدام العمالة المنزلية؟

6- كم يبلغ عدد العمالة التي جُلبت من الخارج عن طريق الشركة منذ إنشائها حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

7- كيف يحتسب الربح على استقدام العمالة المنزلية؟

8- هل تم التعاقد مع شركات تأمين على العمالة المنزلية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الأخطار التي يغطيها هذا التأمين؟ ومن المستفيد منه؟ وما مدة التأمين على الخادم؟.

9- كم مدة الكفالة الحالية على الخادم؟ وهل هي مرتبطة بعقد التأمين؟

10- كشف بالأرباح والخسائر الخاصة بالشركة منذ إنشائها حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

ووجه روح الدين سؤالا برلمانيا إلى وزير المالية خليفة حمادة، نص على ما يلي:

فيما يتعلق بالشركة المنشأة بموجب القانون رقم (69) لسنة 2015 في شأن إنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية (شركة الدرة)، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما تكاليف استقدام العامل المنزلي «طباخ - خادم» من البلد الذي يُستقدم منه «الهند - سيلان»؟ وما تكاليف استقدام العاملة المنزلية «الفلبينية - السيلانية - الهندية» من البلد الذي يُستقدم منه؟

2- ما التكاليف الإدارية التي تضاف إلى تكاليف جلب الخادم من الخارج؟

حمد روح الدين